وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة

عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الجيزة جلسة ٢٠٠٥/٩/١٩ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/٢/١٦ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٩١٢٥١٣٥,٦٢٠ ج (فقط تسعة ملايين ومائة وخمسة وعشرون ألفًا ومائة وخمسة وثلاثون جنيهًا واثنان وستون قرشًا لا غير)

وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١٩٧٧٨٧٨,٢٤٩ ج (فقط مليون وتسعمائة وسبعة وسبعون ألفًا وثمانمائة وثمانية وسبعون جنيهًا ومائتان وتسعة وأربعون مليمًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٧١٤٧٢٥٧,٣٧١ ج (فقط سبعة ملايين ومائة وسبعة وأربعون ألفًا ومائتان وسبعة وخمسون جنيهًا وثلاثمائة وواحد وسبعون مليمًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٢٥٠٩٣٧١٣,٧٦٤ ج (فقط خمسة وعشرون مليونًا وثلاثة وتسعون ألفًا وسبعمائة وثلاثة عشر جنيهًا وسبعمائة وأربعة وستون مليمًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/٢/١٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن